

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / إدارة الأعمال

فاعلية أدوات التمويل البديل في معالجة فجوة التمويل لدى المشروعات
الصغيرة والمتوسطة
دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب:

حاتم بن محمد عمر بخاري

إشراف:

أ.د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2026

ملخص

تهدف هذه الخطة البحثية إلى دراسة فاعلية أدوات التمويل البديل في معالجة فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ، وذلك في ضوء الأهمية المتزايدة لهذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية وخلق فرص العمل ، تنطلق الدراسة من ملاحظة أن شريحة واسعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تواجه تحديات مستمرة في الوصول إلى التمويل التقليدي ، نتيجة اشتراطات الضمانات ، وارتفاع تكاليف التقييم الائتماني ، ومحدودية البيانات المالية الموثوقة ، وعدم تماثل المعلومات بين طالب التمويل والجهة الممولة ، وفي المقابل ظهرت أدوات تمويل بديلة مثل التمويل الجماعي والإقراض الرقمي وتمويل الفواتير والتمويل القائم على الإيراد والاستثمار الجريء ، بوصفها مسارات واعدة يمكن أن تخفف من حدة هذه الفجوة .

تعتمد الدراسة المقترحة على منهج وصفي تحليلي ذي طابع كمي ، مع إمكانية تدعيم النتائج بإضاءات نوعية محدودة عند الحاجة ، وتستهدف الدراسة ملاك ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بهدف قياس درجة إدراكهم لفاعلية أدوات التمويل البديل من حيث سهولة الوصول وسرعة الإجراءات ومرونة الشروط وملاءمة المنتج التمويلي ومدى انعكاس ذلك على خفض الفجوة التمويلية ، كما تسعى الخطة إلى بناء إطار نظري متكامل يربط بين عدم تماثل المعلومات والابتكار المالي والشمول المالي ، ثم اختبار الفرضيات المرتبطة بالعلاقة بين أدوات التمويل البديل ومؤشرات فجوة التمويل .

وتكتسب الدراسة أهميتها من بعدها العلمي والتطبيقي معًا ، فهي تساهم في سد فجوة في البيانات العربية المتعلقة بالتمويل البديل في السياق السعودي على وجه الخصوص ، كما تقدم توصيات عملية يمكن أن تفيد صناع السياسات والجهات التنظيمية ومنصات التمويل ورواد الأعمال ، ومن المتوقع أن تقضي نتائج الدراسة إلى تصور تطبيقي يساعد في تعظيم دور التمويل البديل في دعم استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرتها على النمو والتوسع بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 .

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الملخص	2
التعريفات	5
مقدمة	6
مشكلة البحث وأسئلته	8
أ) السؤال الرئيسي	8
ب) الأسئلة الفرعية	9
أهمية البحث	10
أ) الأهمية العلمية	10
ب) الأهمية التطبيقية	10
أهداف البحث	11
أ) الهدف العام	11
ب) الأهداف التفصيلية	11
فروض البحث	12
أ) الفرضية الرئيسية	12
ب) الفرضيات الفرعية	12
ج) الفرضيات الصفرية المقابلة	13
الدراسات السابقة	14
1) الدراسات المتعلقة بفجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	14
2) الدراسات المتعلقة بأدوات التمويل البديل	17
3) الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمويل البديل وتقليص فجوة التمويل	19
4) البيئة التنظيمية والمؤسسية ذات الصلة في المملكة العربية السعودية	20
5) التحليل النقدي للدراسات السابقة	22
6) خلاصة مراجعة الدراسات	23

رقم الصفحة

المحتوى

24

فجوة البحث

25

المنطلقات النظرية للبحث

25

(1) نظرية عدم تماثل المعلومات

25

(2) نظرية الشمول المالي

25

(3) نظرية الابتكار المالي

26

(4) النموذج المفاهيمي المقترح

27

المنهجية وطرق البحث

27

أ) نوع الدراسة ومنهجها

27

ب) مجتمع الدراسة

28

ج) عينة الدراسة

28

د) وحدة التحليل

28

هـ) أداة الدراسة المقترحة

29

و) الصدق والثبات

29

ز) متغيرات الدراسة وقياسها

29

ح) أساليب التحليل الإحصائي

30

ط) إجراءات تنفيذ الدراسة

30

ي) الاعتبارات المنهجية وحدود التفسير

31

حدود البحث

31

أ) الحدود الموضوعية

31

ب) الحدود المكانية

31

ج) الحدود الزمنية

31

د) الحدود البشرية

31

هـ) الحدود المنهجية

32

المراجع

التعريفات

المصطلح	التعريف
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	المنشآت أو الشركات التي تقع ضمن التعريف المعتمد وطنياً أو تنظيمياً من حيث حجم الإيرادات أو عدد العاملين أو إجمالي الأصول.
فجوة التمويل	الفارق بين الاحتياجات التمويلية الفعلية للمشروع وبين ما يستطيع الحصول عليه من تمويل مناسب من السوق.
التمويل البديل	مجموعة من الأدوات والقنوات التمويلية غير المصرفية التقليدية، مثل التمويل الجماعي، الإقراض الرقمي، تمويل الفواتير، التمويل القائم على الإيراد، ورأس المال الجريء.
FinTech	التقنية المالية؛ أي توظيف التقنيات الرقمية والبيانات والمنصات لتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وسرعة ومرونة.
MSMEs	المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

مقدمة

أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العقود الأخيرة أحد المرتكزات الأساسية في سياسات التنمية الاقتصادية، لما تمثله من قدرة على خلق الوظائف وتعزيز الابتكار ودعم سلاسل الإمداد المحلية ، وتنويع القاعدة الإنتاجية ، ويزداد هذا الدور أهمية في الاقتصادات التي تسعى إلى رفع مساهمة القطاع الخاص وتوسيع مشاركة رواد الأعمال في الناتج المحلي ، غير أن القيمة الاقتصادية العالية لهذا القطاع لا تُترجم تلقائيًا إلى نمو مستدام ما لم تتوافر له بيئة تمويلية متوازنة ومرنة وقادرة على الاستجابة لاحتياجاته في مختلف مراحل دورة حياة المشروع .

وتكشف البيانات الدولية أن التحدي المركزي الذي يواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يكمن في غياب الأفكار أو الفرص السوقية فحسب بل في محدودية الوصول إلى التمويل المناسب ، فالنظام المالي التقليدي وبخاصة التمويل المصرفي يميل إلى التعامل بحذر مع المشروعات الأصغر حجمًا بسبب محدودية الضمانات ، وارتفاع تكاليف التقييم والمتابعة، وتذبذب التدفقات النقدية، وحادثة كثير من المشاريع ، وعدم اكتمال السجلات المحاسبية أو التاريخ الائتماني ، وينتج عن ذلك فجوة بين الاحتياج الفعلي للتمويل وبين ما يحصل عليه المشروع بالفعل ، وهي الفجوة التي قد تظهر في صورة رفض مباشر للطلب أو تمويل جزئي أو شروط تمويلية غير مناسبة من حيث المدة أو التكلفة أو المرونة ، وتشير الأدلة الدولية إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل النسبة الكبرى من عدد الشركات في معظم الاقتصادات ، كما تشكل مصدرًا رئيسًا للتوظيف ، غير أن شريحة واسعة منها تظل محرومة من التمويل المناسب خاصة في الاقتصادات النامية ، وتوضح تقارير مؤسسة التمويل الدولية أن الفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ما تزال واسعة على المستوى العالمي الأمر الذي يدفع الحكومات والجهات المنظمة والمؤسسات المالية إلى البحث عن بدائل أكثر مرونة وكفاءة .

ومع التحول الرقمي السريع في القطاع المالي برزت أدوات تمويل بديلة أخذت تكتسب وزنًا متزايدًا عالميًا وإقليميًا ، مثل التمويل الجماعي والإقراض النظير للنظير والتمويل الرقمي قصير الأجل وتمويل الفواتير وتمويل سلاسل الإمداد والتمويل القائم على الإيراد ، فضلًا عن المستثمرين الملائكيين ورأس المال الجريء في المراحل المبكرة ، وتمتاز هذه

الأدوات في كثير من الحالات بمرونة أعلى وسرعة أكبر في اتخاذ القرار واعتماد أوسع على البيانات البديلة والمنصات الرقمية ، بما يرفع احتمالية وصول شرائح كانت مستبعدة أو محدودة الخدمة في القنوات التقليدية .

وفي المملكة العربية السعودية يتعزز الاهتمام بهذا الموضوع مع ما تشهده البيئة الاقتصادية والتنظيمية من إصلاحات ومبادرات داعمة لريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وقد أكدت رؤية المملكة 2030 على أهمية رفع مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ، كما أبرزت الحاجة إلى توسيع وصوله إلى التمويل ، وفي الوقت ذاته ساهم تطور البيئة التنظيمية في مجال التقنية المالية والتمويل الجماعي والاستثمار الجريء في تهيئة سوق أكثر تنوعاً من الناحية المؤسسية والتمويلية ، ومع ذلك فإن اتساع الخيارات لا يعني بالضرورة تحقق الأثر المطلوب ، ففاعلية الأداة التمويلية تُقاس بقدرتها على معالجة المشكلة الفعلية لا بمجرد وجودها التشريعي أو المؤسسي .

بناءً على ذلك ، تأتي هذه الخطة البحثية لبحث مدى فاعلية أدوات التمويل البديل في معالجة فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ، وتركز الخطة على فحص العلاقة بين خصائص أدوات التمويل البديل من جهة ، ومؤشرات تقليص الفجوة التمويلية من جهة أخرى ، مع محاولة تفسير هذه العلاقة في ضوء نظريات عدم تماثل المعلومات والشمول المالي والابتكار المالي وفي إطار واقع السوق السعودي .

مشكلة البحث وأسئلته

تكمن المشكلة البحثية في وجود فجوة مستمرة بين الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين ما توفره قنوات التمويل التقليدية من حلول ملائمة وفي الوقت المناسب ، فهذه المشروعات رغم دورها الاقتصادي المحوري كثيرًا ما تواجه عراقيل عند طلب التمويل ، مثل اشتراط الضمانات العالية وطول مدة الإجراءات وارتفاع تكلفة التمويل وضعف فهم الجهات الممولة لطبيعة التدفقات النقدية للمشروعات الناشئة أو الصغيرة ، ونتيجة لذلك قد تضطر بعض المشروعات إلى تقليص خططها التشغيلية أو تأجيل التوسع أو الاعتماد على تمويل ذاتي محدود أو تمويل غير منظم .

وقد أدى تطور أدوات التمويل البديل إلى طرح فرضية مؤداها أن جزءًا معتبرًا من فجوة التمويل يمكن معالجته من خلال أدوات أكثر مرونة واعتمادًا على التقنيات الحديثة والبيانات البديلة ، غير أن الأدلة التطبيقية المحلية التي تقيس حجم هذا الأثر واتجاهه في البيئة السعودية ما تزال محدودة نسبيًا ، ومن هنا تظهر الحاجة إلى بحث تطبيقي يختبر مدى فاعلية تلك الأدوات في تضيق الفجوة التمويلية ، ويفحص ما إذا كانت تمثل حلًا تكميليًا محدود النطاق أم خيارًا تمويليًا ذا أثر جوهري .

(أ) السؤال الرئيسي :

ما مدى فاعلية أدوات التمويل البديل في معالجة فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ؟

ب) الأسئلة الفرعية :

- 1) ما أبرز أدوات التمويل البديل ذات الصلة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟
- 2) ما العوامل التي تسهم في استمرار فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة رغم تعدد المبادرات والبرامج التمويلية ؟
- 3) إلى أي مدى تسهم أدوات التمويل البديل في تحسين الوصول إلى التمويل من حيث السرعة والمرونة والملاءمة والتكلفة ؟
- 4) هل تختلف فاعلية أدوات التمويل البديل باختلاف حجم المشروع وعمره وقطاعه ومرحلته التمويلية ؟
- 5) ما المعوقات التنظيمية أو التقنية أو المعرفية أو السلوكية التي تحد من استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من هذه الأدوات ؟
- 6) ما الإطار التطبيقي المقترح لتعزيز دور التمويل البديل في تضيق فجوة التمويل في السوق السعودية ؟

أهمية البحث

أ) الأهمية العلمية :

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من أنها تتناول موضوعاً حديثاً نسبياً في الأدبيات العربية ، وتربط بين متغيرين رئيسيين لهما أثر واضح في أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، أدوات التمويل البديل وفجوة التمويل ، كما أن الدراسة تُعنى بالسياق السعودي ، وهو سياق يمر بتحول مؤسسي وتنظيمي مهم في مجالات التقنية المالية والتمويل والاستثمار وريادة الأعمال .

وتضيف الدراسة قيمة معرفية من خلال بناء إطار نظري يربط بين عدم تماثل المعلومات والشمول المالي والابتكار المالي ، ثم اختبار العلاقة بين هذه الأبعاد في حالة تطبيقية ، كما تساعد على توسيع قاعدة المعلومات التي تتناول التمويل البديل باعتباره مظلة متعددة الأدوات ، وليس مجرد أداة واحدة مثل التمويل الجماعي أو رأس المال الجريء .

ب) الأهمية التطبيقية :

من الناحية التطبيقية يمكن أن توفر نتائج الدراسة مؤشرات عملية لصناع السياسات والجهات التنظيمية بشأن الأدوات الأكثر قدرة على خدمة احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعوائق التي تحد من الاستفادة منها ، كما يمكن أن تساعد المؤسسات التمويلية ومنصات التقنية المالية في تطوير منتجات أكثر توافقاً مع دورة حياة المشروع وخصائصه التشغيلية .

كذلك تسهم الدراسة في رفع وعي أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخيارات التمويل المتاحة خارج الإطار المصرفي التقليدي وتدعم المؤسسات الأكاديمية والاستشارية في بناء نماذج إرشادية تساعد المشاريع على اختيار البديل التمويلي الأنسب .

أهداف البحث

أ) الهدف العام :

قياس وتحليل فاعلية أدوات التمويل البديل في معالجة فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية .

ب) الأهداف التفصيلية :

1. تحديد مفهوم فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأسبابها الرئيسة .
2. تحليل أهم أدوات التمويل البديل المناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السياق السعودي .
3. قياس أثر أدوات التمويل البديل على سهولة الوصول إلى التمويل وسرعة الحصول عليه ومرونة شروطه .
4. اختبار العلاقة بين استخدام أدوات التمويل البديل وبين خفض مؤشرات فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. تحليل الفروق في إدراك الفاعلية وفقاً لخصائص المشروع مثل الحجم والعمر والقطاع والمرحلة التمويلية .
6. استكشاف التحديات التي تحد من التوسع في استخدام أدوات التمويل البديل أو من فاعليتها العملية .
7. تقديم إطار مقترح لتعزيز مساهمة التمويل البديل في تضيق الفجوة التمويلية في المملكة العربية السعودية .

فروض البحث

اعتمادًا على طبيعة المشكلة البحثية وعلى كون الدراسة المقترحة ذات طابع كمي في الأساس ، يمكن صياغة فرضيات قابلة للاختبار الإحصائي تربط بين أدوات التمويل البديل بوصفها متغيرًا مستقلًا ، وبين فجوة التمويل بوصفها متغيرًا تابعًا ، وتُشتق الفرضيات من مراجعة البيانات التي تشير إلى أن المرونة والسرعة والقدرة على استخدام البيانات البديلة قد تجعل أدوات التمويل البديل أكثر ملاءمة لبعض فئات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالتمويل التقليدي .

(أ) الفرضية الرئيسية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أدوات التمويل البديل وبين خفض فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية .

(ب) الفرضيات الفرعية :

ف 1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سهولة الوصول إلى أدوات التمويل البديل وبين تحسن فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل .

ف 2: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرونة شروط التمويل البديل وبين خفض العوائق التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ف 3: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سرعة إجراءات التمويل البديل وبين تقليص فجوة التمويل التشغيلية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ف 4: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنوع أدوات التمويل البديل المتاحة وبين ارتفاع قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اختيار مصدر التمويل المناسب .

ف 5: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير فاعلية أدوات التمويل البديل تبعًا لخصائص المشروع مثل العمر والحجم والقطاع والمرحلة التمويلية .

ج) الفرضيات الصفرية المقابلة :

ف ص 1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أدوات التمويل البديل وبين خفض فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ف ص 2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سهولة الوصول إلى أدوات التمويل البديل وبين تحسن فرص الحصول على التمويل .

ف ص 3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرونة شروط التمويل البديل وبين خفض العوائق التمويلية .

ف ص 4: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سرعة الإجراءات وبين تقليص فجوة التمويل التشغيلية .

ف ص 5: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير الفاعلية تبعًا لخصائص المشروع .

الدراسات السابقة

اعتمدت هذه المراجعة الترتيب الموضوعي للدراسات السابقة ، وهو الأكثر ملاءمة لطبيعة البحث الحالي ، لأنه يسمح ببناء تسلسل منطقي يبدأ بمشكلة فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها المتغير التابع ، ثم ينتقل إلى أدوات التمويل البديل بوصفها المتغير المستقل ، ثم يناقش الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما قبل الوصول إلى السياق السعودي بوصفه الإطار التطبيقي للدراسة ، ويعد هذا الترتيب أكثر فاعلية من الترتيب الزمني أو المنهجي في هذه الدراسة تحديدًا لأنه يخدم هدف البحث المتمثل في تفسير مدى فاعلية أدوات التمويل البديل في معالجة فجوة التمويل ، بدل الاكتفاء بعرض تطور الفكرة تاريخيًا أو تصنيف الدراسات حسب مناهجها فقط .

كما أن هذه المراجعة لا تتعامل مع الدراسات السابقة بوصفها سرًا وصفيًا للمراجع بل بوصفها مادة تحليلية تُبرز هدف كل دراسة ومنهجيتها ونتائجها ذات الصلة وحدودها ومدى إسهامها في بناء مشكلة البحث الحالي ، وعليه فإن الغاية من هذا القسم ليست فقط إظهار ما كُتب سابقًا بل أيضًا بيان ما لم يُبحث بما يكفي وهو ما يقود في النهاية إلى تحديد فجوة البحث التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها .

1) الدراسات المتعلقة بفجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تُجمع الدراسات الاقتصادية والمالية على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتنشيط الابتكار ، إلا أن هذا الدور كثيرًا ما يُقابل به ضعف نسبي في القدرة على الوصول إلى التمويل المناسب ، وتفسر الدراسات هذا الضعف من خلال مشكلات عدم تماثل المعلومات وارتفاع

تكاليف التقييم وضعف الضمانات وقصر السجل الائتماني وتفاوت قدرة المؤسسات المالية التقليدية على تصميم منتجات مناسبة لاحتياجات هذه الفئة من المشروعات .

وُتُعد دراسة Berger, A. N., & Udell, G. F. (2006). A more complete conceptual framework for SME finance. Journal of Banking & Finance, 30(11), 2945–2966 من الدراسات التأسيسية في هذا المجال ، وهدفت الدراسة إلى تطوير إطار مفاهيمي أكثر شمولاً لفهم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على كيفية تأثير البنية المالية والسياسات والمؤسسات في توافر الائتمان لهذه المشروعات ، واعتمدت الدراسة منهجاً نظرياً تحليلياً قائماً على بناء إطار تفسيري يربط بين البيئة المؤسسية وتقنيات الإقراض ومدى قدرة البنوك على خدمة المنشآت الصغيرة ، وانتهت إلى أن الوصول إلى التمويل لا يتحدد فقط بوجود الطلب على الائتمان ، بل أيضاً بمدى ملائمة تقنيات الإقراض المستخدمة لطبيعة المشروع وحجمه ومرحلة نموه ، وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة للبحث الحالي في أنها تفسر جذور فجوة التمويل من منظور بنيوي ، وتوضح أن المشكلة ليست مجرد نقص في الأموال بل عدم توافق بين خصائص المشروع وآليات التمويل التقليدية ، ومع ذلك فإن الدراسة كتبت قبل التوسع الكبير في حلول التقنية المالية والمنصات الرقمية ، ولذلك فهي تشرح جذور المشكلة بفاعلية لكنها لا تقدم معالجة حديثة ومباشرة لمسألة التمويل البديل الرقمي .

وفي السياق نفسه، تناولت دراسة Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2008). Financing patterns around the world: Are small firms different? Journal of Financial Economics, 89(3), 467–487 أنماط التمويل لدى الشركات حول العالم مع التركيز على الفروق بين الشركات الصغيرة والكبيرة ، واستندت الدراسة إلى بيانات مسحية على مستوى الشركات في 48 دولة ، وهو ما يمنحها وزناً مقارناً مرتفعاً ، وخلصت إلى أن حجم الشركة والتطور المالي وحماية حقوق الملكية عوامل مؤثرة في تفسير الاختلافات في أنماط التمويل ، وأن الشركات الصغيرة تواجه قيوداً تمويلية أكثر حدة من الشركات الأكبر ، وتفيد هذه الدراسة البحث

الحالي من جهتين أولاً : أنها تدعم افتراض وجود فجوة تمويل هيكلية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وثانياً : أنها تبرز أن هذه الفجوة ليست متجانسة بين البيئات المختلفة بل تتأثر بالسياق المؤسسي والتنظيمي ، غير أن اتساع النطاق المقارن للدراسة رغم قوته يحد من قدرتها على تفسير الخصوصيات المحلية لكل دولة بما في ذلك البيئة السعودية .

كما تؤكد دراسة Beck, T. (2006). Small and medium-size enterprises: Access to finance as a growth constraint. Journal of Banking & Finance, 30(11) أن صعوبة الوصول إلى التمويل تمثل قيداً مباشراً على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأن المؤسسات المالية والقانونية تلعب دوراً حاسماً في تخفيف هذا القيد ، والدراسة ذات طبيعة مراجعة تحليلية للبيانات التجريبية المتاحة حتى تاريخها ، وقد خلصت إلى أن أدوات التمويل المبتكرة يمكن أن تساعد في تخفيف القيود التمويلية حتى في البيئات التي لا تتمتع بقدر عالٍ من التطور المؤسسي ، وترتبط هذه النتيجة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية إذ إنها تفتح الباب منطقياً للبحث في ما إذا كانت أدوات التمويل البديل تمثل بالفعل آلية فعالة لمعالجة فجوة التمويل ، إلا أن الدراسة ظلت على مستوى التفسير العام والسياسات ولم تختبر ميدانياً أثر أدوات محددة مثل التمويل الجماعي أو الإقراض الرقمي في بيئة عربية أو سعودية .

يتضح من الدراسات السابقة المتعلقة بفجوة التمويل أن الأدبيات متفقة إلى حد كبير على وجود المشكلة وأسبابها البنوية ، لكنها أقل اتفاقاً بشأن أفضل أدوات المعالجة ، ولا سيما في البيئات الناشئة التي تشهد انتقالاً متسارعاً نحو الخدمات المالية الرقمية ، ومن هنا تظهر الحاجة إلى الانتقال من مجرد توصيف فجوة التمويل إلى تحليل الأدوات الجديدة التي قد تسهم في تضيقها .

(2) الدراسات المتعلقة بأدوات التمويل البديل :

شهدت الدراسات الحديثة تحولاً واضحاً من التركيز الحصري على التمويل المصرفي التقليدي إلى الاهتمام بما يُعرف بالتمويل البديل ، وهو مصطلح يشمل مجموعة من القنوات والآليات غير التقليدية مثل التمويل الجماعي والإقراض القائم على المنصات الرقمية وتمويل الفواتير وبعض صيغ التمويل الهجين أو القائمة على المستثمرين غير التقليديين ، وتفسر هذه الدراسات صعود التمويل البديل بقدرته على خفض كلفة الوساطة وتسريع التقييم والاستفادة من البيانات البديلة وتقديم منتجات أكثر مرونة للمشروعات التي لا تلبي شروط الائتمان المصرفي المعتادة .

وُعد دراسة OECD. (2015). New Approaches to SME and Entrepreneurship Financing: Broadening the Range of Instruments. Paris: OECD Publishing من أهم الأعمال المرجعية التي تناولت هذا التحول ، وقد هدفت الدراسة إلى توسيع فهم السياسات والأدوات التي يمكن أن تدعم تنويع مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بعيداً عن الاعتماد المفرط على القروض البنكية ، وهي دراسة تنظيمية تحليلية ذات طابع مقارنة ، اعتمدت على مراجعة واسعة للأدوات التمويلية والتوجهات الدولية والعوائق التي تحد من استخدامها ، وأبرزت أن الأدوات البديلة لا ينبغي النظر إليها بوصفها بديلاً كاملاً عن التمويل المصرفي ، بل كمكماً له خاصة عندما تختلف احتياجات المشروع حسب مرحلته العمرية وطبيعة أصوله وهيكل تدفقاته النقدية ، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي لأنها تقدم إطاراً مفاهيمياً واضحاً لتصنيف أدوات التمويل البديل وتفسير شروط نجاحها ، غير أن طبيعتها التنظيمية العامة تجعلها أقل قدرة على قياس الأثر الفعلي لكل أداة على مستوى الشركات في بيئة محددة .

ومن أهم الدراسات الحديثة أيضاً دراسة Camilleri, M. A. (2022). Crowdfunding small businesses and startups: A systematic review, an appraisal of theoretical insights and future research directions. European Journal of Innovation Management

الدراسات المتعلقة باستخدام التمويل الجماعي من قبل الشركات الصغيرة والناشئة ، والكشف عن الأسس النظرية المستخدمة في تفسير هذا النوع من التمويل ، واعتمدت اسلوب مراجعة منهجية للدراسات ، وهو ما يمنحها قيمة عالية من حيث تجميع المعرفة المتراكمة وتحديد اتجاهات البحث ، وأظهرت أن التمويل الجماعي لا يقتصر على كونه مصدرًا للأموال ، بل قد يؤدي أيضًا وظائف أخرى مثل اختبار الطلب السوقي وبناء مجتمع داعم للمشروع وتوسيع الظهور التجاري ، وترتبط هذه النتيجة ببحثنا لأنها تشير إلى أن فاعلية التمويل البديل قد تكون أوسع من مجرد سد فجوة السيولة ، إذ قد تشمل أيضًا تحسين فرص الوصول إلى المستثمرين والعملاء ، إلا أن الدراسة تركز على التمويل الجماعي تحديدًا ، وبالتالي لا تغطي كامل طيف أدوات التمويل البديل التي يتناولها البحث الحالي .

أ_____ World Bank. (2024). Fintech and SME Finance: Expanding Responsible Access. Washington, DC: World Bank Group

الرقمية أن توسع الوصول المسؤول إلى التمويل بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وهي مذكرة فنية وتحليل قانوني يركز على العوائق التي تواجه المشروعات الصغيرة ، وعلى الدور الذي يمكن أن تؤديه البيانات الرقمية والتمويل القائم على المنصات والضوابط التنظيمية في تحسين الوصول إلى التمويل ، وتشير نتائجها إلى أن الأدوات الرقمية قد تخفف مشكلات نقص البيانات وتسرع قرارات المنح ، وتفتح فرص تمويل جديدة للمشروعات التي لا تمتلك تاريخًا مصرفيًا قويًا ، ولكنها في الوقت نفسه قد تولد مخاطر تتعلق بحماية المستهلك والشفافية وجودة التقييم والإفراط في المديونية إذا لم تصاحبها أطر تنظيمية مناسبة ، وأهمية هذه الدراسة بالنسبة للبحث الحالي كبيرة لأنها لا تكتفي بتوضيح مزايا التمويل الرقمي ، بل تقدم أيضًا منظورًا نقديًا يوازن بين التمكين والمخاطر ، وهو منظور ضروري عند تقييم الفاعلية في السياق السعودي .

كما تقدم تقارير Ziegler, T., et al. (various years). The Global Alternative Finance reports. Cambridge Centre for Alternative Finance صورة مهمة عن تطور أسواق التمويل البديل عالميًا ، وتعتمد هذه الأعمال على بيانات سوقية وتجميعات دولية لقياس أحجام المعاملات ونماذج الأعمال والتوزيعات الجغرافية ، وتُظهر أن قنوات التمويل البديل الموجهة للأعمال والمشروعات الصغيرة أصبحت جزءًا متزايد الأهمية من مشهد

التمويل العالمي ، مع اختلاف واضح بين الدول من حيث الحجم والتنظيم ونضج السوق ، وترتبط هذه النتائج بالبحث الحالي من حيث إنها تؤكد أن التمويل البديل لم يعد ظاهرة هامشية ، بل اتجه لأن يصبح جزءاً من البنية التمويلية الحديثة ، إلا أن قيمة هذه التقارير تبقى وصفية على مستوى السوق ، ولا تكفي بمفردها لتفسير أثر هذه الأدوات على فجوة التمويل في حالة وطنية محددة مثل المملكة العربية السعودية .

وبذلك يمكن القول إن الدراسات الخاصة بالتمويل البديل متقدمة نسبياً في تصنيف الأدوات وشرح مزاياها ، لكنها أقل تقدماً في اختبار فاعليتها على مستوى القطاعات والبيئات المحلية ، وهو ما يمثل نقطة انتقال مهمة إلى الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمويل البديل وفجوة التمويل .

(3) الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمويل البديل وتقليص فجوة التمويل :

عند الانتقال من الدراسات التي تصف المشكلة أو الأدوات إلى الدراسات التي تبحث في العلاقة بينهما ، يتبين أن الاتجاه العام في الدراسات الدولية يدعم فكرة أن التمويل البديل يمكن أن يساهم في تضيق فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لكن هذه النتيجة ليست مطلقة بل مشروطة بعدة عوامل أهمها البيئة التنظيمية ومستوى النضج الرقمي وشفافية المنصات وخصائص المشروع نفسه .

فمن خلال الدراسات المقارنة والتقارير الدولية ، يظهر أن أدوات التمويل البديل تكون أكثر فاعلية عندما تتوافر ثلاثة شروط ، أولاً : وجود فجوة حقيقية في العرض المصرفي التقليدي ، ثانياً : توافر بنية رقمية ومعلوماتية تسمح بتقليل عدم تماثل المعلومات ، وثالثاً : وجود تنظيم واضح يوازن بين التوسع في الوصول إلى التمويل والحد من المخاطر .

وتشير الأدبيات الصادرة عن OECD والبنك الدولي إلى أن تنويع قنوات التمويل يرفع مرونة النظام التمويلي ككل ، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى خفض فجوة التمويل ما لم يكن مصحوباً بملاءمة في الشروط والتكلفة وسرعة الوصول .

كما توجي مراجعة Camilleri بأن التمويل الجماعي قد يكون فعالاً مع بعض فئات المشروعات ، خاصة الناشئة أو ذات الطابع الابتكاري ، لكنه ليس أداة متجانسة التأثير ، إذ تختلف نتائجه باختلاف النموذج المستخدم وطبيعة الجمهور والقطاع ومدى جاهزية المشروع للعرض عبر المنصة ، وهذا يعني أن العلاقة بين التمويل البديل وفجوة التمويل ليست علاقة ميكانيكية بسيطة ، فليست كل أداة بديلة مناسبة لكل مشروع ، وليست كل فجوة تمويل قابلة للعلاج بالأداة نفسها .

وتتفق التقارير العالمية للتمويل البديل مع هذا الطرح من زاوية أخرى ، فهي تُظهر وجود نمو في التمويل البديل الموجه للأعمال ، لكنها تُبرز أيضاً تبايناً كبيراً بين الدول والأسواق من حيث الأحجام والنماذج والتنظيم ، بما يعني أن نجاح هذه الأدوات يعتمد بدرجة كبيرة على السياق المؤسسي والتنظيمي ، ومن هنا فإن نقل نتائج الدراسات الدولية إلى الحالة السعودية يجب أن يتم بحذر منهجي لا على سبيل المطابقة المباشرة .

والخلاصة التحليلية هنا أن الدراسات الدولية تدعم وجود إمكانات حقيقية للتمويل البديل في تقليص فجوة التمويل ، لكنها لا تقدم إجابة حاسمة ومباشرة عن مدى الفاعلية في البيئة السعودية ولا عن أي الأبعاد أكثر تأثيراً ، سهولة الوصول أم سرعة الإجراءات أم مرونة الشروط أم تنوع الخيارات ، وهذه النقطة تحديداً تتوافق مع الفرضيات التي ينطلق منها البحث الحالي .

(4) البيئة التنظيمية والمؤسسية ذات الصلة في المملكة العربية السعودية :

يتميز السوق السعودي بأهمية خاصة في هذا الموضوع ، لأن المملكة لا تمثل فقط سوقاً نامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بل أيضاً بيئة تشهد تحولاً مؤسسياً وتنظيمياً متسارعاً في إطار رؤية السعودية 2030 ، التي أكدت دعم ريادة الأعمال وتحسين بيئة الأعمال وتيسير الوصول إلى التمويل بوصفها عناصر أساسية في بناء اقتصاد

أكثر تنوعًا ، كما أن هذا التوجه يتقاطع مع سعي الدولة إلى رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وتعزيز دور الابتكار والتقنية المالية .

وفي هذا الإطار تمثل تقارير منشآت ومنها SME Monitor مصدرًا مهمًا لفهم تطور القطاع واحتياجاته واتجاهاته ، بما في ذلك مؤشرات التسجيل والنمو وبعض الجوانب المرتبطة بالتمويل والوعي به ، كما أن هذه التقارير تعكس اهتمامًا رسميًا متزايدًا بتعزيز بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها بسياسات ومبادرات متخصصة ، غير أن هذه التقارير رغم أهميتها تبقى أقرب إلى المصدر الإحصائي والتنظيمي منها إلى الدراسة الأكاديمية التي تختبر علاقات سببية أو فروقًا ذات دلالة إحصائية بين متغيرات محددة .

ومن جهة التنظيم المالي أصدر البنك المركزي السعودي قواعد لتنظيم نشاط التمويل الجماعي بالدين ، كما حدثت هذه القواعد في السنوات الأخيرة ضمن جهود تطوير قطاع التقنية المالية والتمويل البديل ، وتكتسب هذه القواعد أهمية مباشرة للبحث الحالي لأنها تؤشر إلى وجود اعتراف تنظيمي رسمي بأحد أهم قنوات التمويل البديل ، وتؤسس لبيئة أكثر وضوحًا للممارسين والمستفيدين ، كما أن هيئة السوق المالية تنظم بعض الأطر ذات الصلة بعروض الأوراق المالية واستمرار الالتزامات ، وهو ما يرتبط ببعض صيغ التمويل الاستثماري والبديل .

غير أن وجود البيئة التنظيمية وحده لا يكفي للاستنتاج بأن أدوات التمويل البديل فعالة فعليًا في معالجة فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة ، فالدراسات المحلية المنشورة أكاديميًا ما تزال محدودة نسبيًا في هذا المجال ، خاصة فيما يتعلق بالدراسات الميدانية الكمية التي تختبر العلاقة بين أبعاد التمويل البديل ومؤشرات فجوة التمويل على مستوى أصحاب المشروعات أنفسهم ، ومن ثم فإن السوق السعودي يبدو غنيًا من حيث التحول المؤسسي والتنظيمي ، لكنه ما يزال بحاجة إلى مزيد من الأدلة البحثية التطبيقية .

(5) التحليل النقدي للدراسات السابقة :

تكشف مراجعة الأدبيات عن عدة ملاحظات نقدية مهمة ، أولاً : إن جانباً معتبراً من الأدبيات التأسيسية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركز على تشخيص فجوة التمويل وأسبابها ، لكنه لم يكن قادراً بحكم زمنه على استيعاب التحول الواسع نحو أدوات التمويل الرقمي والبديل ، وبالتالي فإن هذه الأدبيات تفسر المشكلة بدقة لكنها لا تكفي وحدها لتفسير الحلول المستجدة .

ثانياً : إن جزءاً مهماً من الأدبيات الحديثة حول التمويل البديل جاء في صورة تقارير تنظيمية أو مراجعات منهجية أو بيانات سوقية مجمعة ، وهي مفيدة في بناء الإطار النظري وتصنيف الأدوات وتحديد الاتجاهات العامة ، لكنها أقل قدرة على تقديم اختبارات ميدانية مباشرة للعلاقة بين التمويل البديل وفجوة التمويل في بيئات محلية محددة ، وهذا يفسر سبب وجود مسافة بين الوعود النظرية للتمويل البديل والبرهنة التطبيقية على فاعليته .

ثالثاً : تركز بعض الأدبيات الحديثة على أداة واحدة مثل التمويل الجماعي ، بينما البحث الحالي يتناول التمويل البديل بوصفه فئة أوسع تشمل أبعاداً متداخلة مثل سهولة الوصول وسرعة الإجراءات ومرونة الشروط وتنوع البدائل ، وعليه فإن الاختصار على أداة واحدة لا يكفي لتفسير التجربة التمويلية الفعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

رابعاً : تُظهر الدراسات الدولية أن أثر التمويل البديل مشروط بالسياق ، لا سيما من حيث النضج الرقمي والتنظيمي والثقة السوقية ، وهذا يفرض حذراً منهجياً عند استحضار نتائج الدراسات الدولية في البيئة السعودية ، إذ لا يكفي ثبوت نجاح أداة معينة في سوق متقدم أو مختلف مؤسسياً للقول بنجاحها تلقائياً في المملكة .

خامساً : وعلى الرغم من تطور البيئة السعودية تنظيمياً ومؤسسياً في السنوات الأخيرة ، فإن معظم المصادر المحلية المتاحة ذات طبيعة رسمية وتنظيمية أكثر من كونها دراسات أكاديمية اختبارية ، وهذا يعني أن المشكلة في السياق السعودي ليست في نقص المعلومات العامة عن الدعم والتمكين فقط ، بل نقص الأدلة التطبيقية التي تقيس من منظور أصحاب المشروعات أنفسهم ، فهل أسهمت أدوات التمويل البديل فعلاً في تقليص فجوة التمويل؟ ، وما الأبعاد الأكثر تأثيراً؟ .

(6) خلاصة مراجعة الدراسات :

تؤكد الدراسات السابقة أن فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشكلة حقيقية ومتكررة ، وأن جذورها ترتبط بعوامل هيكلية ومؤسسية ومعلوماتية ، كما توضح الدراسات الحديثة أن أدوات التمويل البديل تمثل مسارًا واعدًا لتخفيف هذه الفجوة ، خاصة في البيئات التي تشهد تحولًا رقميًا وتنظيميًا ، غير أن الأدلة المتاحة لا تسمح بالجزم بمدى فاعلية هذه الأدوات في الحالة السعودية على نحو مباشر ، بسبب محدودية الدراسات التطبيقية المحلية التي تختبر هذه العلاقة إحصائيًا ، لذلك تأتي الدراسة الحالية لتقديم مساهمة علمية وعملية عبر قياس هذه الفاعلية في بيئة سعودية تشهد توسعًا في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتمويل البديل في آن واحد .

فجوة البحث

استنادًا إلى ما سبق ، يمكن تحديد فجوة البحث الحالية في ثلاث نقاط مترابطة ، أولاً : توجد وفرة نسبية في الدراسات التي تشرح فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ووفرة متزايدة في الدراسات التي تشرح أدوات التمويل البديل ، لكن هناك ندرة كبيرة في الدراسات التي تختبر العلاقة التطبيقية المباشرة بينهما في البيئة السعودية .

ثانيًا : تفتقر الدراسات المحلية إلى دراسات ميدانية كمية تقيس أثر أبعاد محددة للتمويل البديل ، مثل سهولة الوصول ومرونة الشروط وسرعة الإجراءات وتنوع الأدوات على أبعاد فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ثالثًا : لم يتضح في الدراسات المحلية المتاحة ما إذا كانت تقديرات فاعلية التمويل البديل تختلف باختلاف خصائص المشروع ، مثل الحجم والعمر والقطاع والمرحلة التمويلية ، وهي مسألة مهمة لأن ملاءمة الأداة التمويلية قد تختلف من مشروع إلى آخر ، ومن ثم تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال اختبار ميداني لتصورات أصحاب ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية حول فاعلية أدوات التمويل البديل في معالجة فجوة التمويل، مع تحليل أبعاد هذه الفاعلية والفروق المرتبطة بخصائص المشروع .

المنطلقات النظرية للبحث

(1) نظرية عدم تماثل المعلومات :

تُعد نظرية عدم تماثل المعلومات من أكثر الأطر تفسيرًا لصعوبة حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل ، فالممول لا يمتلك غالبًا صورة كاملة عن جودة المشروع أو قدرته على السداد أو مخاطر نشاطه المستقبلية ، بينما يمتلك صاحب المشروع معلومات أكثر دقة عن نشاطه ، ويؤدي هذا الاختلال إلى زيادة الحذر أو رفع تكلفة التمويل أو فرض ضمانات مرتفعة أو حتى رفض التمويل .

وتفيد هذه النظرية في تفسير سبب ظهور أدوات تمويل جديدة تعتمد على البيانات الرقمية والسلوكيات المالية البديلة والربط المباشر بين الأطراف ، بما قد يخفف بعض فجوات المعلومات التقليدية .

(2) نظرية الشمول المالي :

تنطلق نظرية الشمول المالي من أن اتساع الوصول إلى الخدمات المالية الملائمة من حيث الجودة والسعر والتوقيت يسهم في زيادة قدرة الأفراد والمنشآت على المشاركة الاقتصادية ، ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى التمويل البديل بوصفه قناة مهمة لتعميق الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تجد منتجات مناسبة في القنوات التقليدية .

(3) نظرية الابتكار المالي :

ترى نظرية الابتكار المالي أن الأسواق المالية تتطور استجابةً لاحتياجات غير ملباة أو لقصور قائم في أدوات التمويل التقليدية ، وبناءً على ذلك يمكن تفسير صعود التمويل البديل بوصفه استجابة سوقية وتنظيمية لمحاولة معالجة أوجه القصور في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، سواء عبر المنصات الرقمية أو المنتجات المرنة أو نماذج التسعير المختلفة .

(4) النموذج المفاهيمي المقترح :

يقترح البحث أن تؤثر خصائص أدوات التمويل البديل والمتمثلة في سهولة الوصول وسرعة الإجراءات ومرونة الشروط وتنوع الأدوات وملاءمة المنتج التمويلي تأثيرًا مباشرًا في خفض فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما يتوقع أن تتأثر قوة هذه العلاقة بمتغيرات ضابطة مثل حجم المشروع وعمره وقطاعه ومرحلته التمويلية ، وبالتالي يمكن صياغة النموذج المفاهيمي في صورة علاقة رئيسة من المتغير المستقل (أدوات التمويل البديل) إلى المتغير التابع (فجوة التمويل) ، مع اختبار الفروق بين الفئات المختلفة من المشروعات .

المنهجية وطرق البحث

تسعى المنهجية المقترحة إلى مواءمة طبيعة المشكلة البحثية مع متطلبات الدراسة الأكاديمية لمرحلة الماجستير في إدارة الأعمال ، وبما يسمح بالخروج بنتائج قابلة للتفسير والتطبيق ، ولهذا اعتمدت الخطة منهجاً وصفيًا تحليليًا يركز على قياس العلاقات بين المتغيرات مع فتح المجال لإضافات نوعية محدودة إذا اقتضت الحاجة تفسير بعض النتائج أو تعميق الفهم .

أ) نوع الدراسة ومنهجها :

تصنف الدراسة على أنها دراسة تطبيقية ذات طابع وصفي تحليلي ، وهي تقترب من الدراسات التفسيرية من حيث اختبار الفرضيات ، إذ لا تكتفي بوصف واقع التمويل البديل بل تحاول تقدير علاقته بفجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وسيكون المنهج الرئيسي هو المنهج الكمي ، من خلال استبانة موجهة إلى أصحاب ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويمكن إذا سمحت ظروف التنفيذ ، إجراء عدد محدود من المقابلات شبه المنظمة مع خبراء أو ممثلي منصات تمويل بديل لتوضيح النتائج الكمية وليس لاستبدالها .

ب) مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في ملاك ومديري ومسؤولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ، ممن لديهم خبرة مباشرة أو سابقة في طلب التمويل أو استخدام إحدى أدوات التمويل البديل أو المقارنة بينها وبين التمويل التقليدي .

ج) عينة الدراسة :

تقترح الخطة استخدام عينة مناسبة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مع تفضيل العينة العشوائية الطبقية إذا أمكن للحصول على إطار معاينة يسمح بالتمثيل بحسب القطاع وحجم المنشأة والمنطقة ، وفي حال تعذر ذلك عملياً ، يمكن استخدام عينة قصدية أو ميسرة مع توضيح حدود التعميم الناتجة عن هذا الخيار .

ويُوصى لأغراض التحليل الإحصائي الملائم بأن يكون حجم العينة كافياً لإجراء اختبارات الارتباط والانحدار والفروق بين المجموعات ، ويُحدد الحجم النهائي للعينة بعد مراجعة معدل الاستجابة المتوقع وطبيعة مجتمع الدراسة وعدد المتغيرات التي ستدخل في التحليل .

د) وحدة التحليل :

وحدة التحليل هي المشروع الصغير أو المتوسط ، بينما يكون المجيب هو المالك أو المدير أو المسؤول المالي أو التشغيلي الذي يمتلك معرفة مباشرة بواقع التمويل في المشروع .

هـ) أداة الدراسة المقترحة :

الأداة الرئيسية هي استبانة مقننة تُبنى في ضوء المعلومات والدراسات السابقة والهدف من الدراسة ، وتُقسم الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء : الجزء الأول للبيانات العامة ، والجزء الثاني لقياس أبعاد أدوات التمويل البديل ، والجزء الثالث لقياس مؤشرات فجوة التمويل كما يدركها المبحوث .

ويُستخدم في بناء بنود الأداة مقياس ليكرت الخماسي ، بحيث تتدرج الإجابات من (أوافق بشدة) إلى (لا أوافق بشدة) ، وتُصاغ البنود بلغة واضحة وبعبارة عن الغموض والمصطلحات شديدة التخصص ، مع تعريف موجز لأدوات التمويل البديل في مقدمة الاستبانة لضمان توحيد الفهم بين المشاركين .

و) الصدق والثبات :

سيُتحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على محكمين متخصصين في إدارة الأعمال والتمويل والبحث العلمي للتأكد من ملاءمة البنود ووضوحها وشمولها للأبعاد المقصودة ، كما يمكن الاستفادة من تطبيق استطلاعي أولي للتأكد من وضوح الأسئلة وسلامة تسلسلها .

أما الثبات فيُقاس باستخدام معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الأداة ولالأداة ككل ، وتُعد القيم المقبولة في الأعراف البحثية دلالة على اتساق داخلي جيد يسمح بالانتقال إلى الدراسة الأساسية .

ز) متغيرات الدراسة وقياسها :

المتغير المستقل في هذه الدراسة هو أدوات التمويل البديل ، ويُقاس من خلال أبعاد فرعية تشمل سهولة الوصول وسرعة الإجراءات ومرونة الشروط وتنوع الأدوات وملاءمة الحل التمويلي ، أما المتغير التابع فهو فجوة التمويل ، ويُقاس من خلال درجة الصعوبة في الحصول على التمويل وكفاية التمويل المتاح وملاءمة شروطه وتكلفته وتوقيت الحصول عليه .

وتشمل المتغيرات الضابطة: حجم المشروع ، عمر المشروع ، القطاع ، المرحلة التمويلية ، وعدد العاملين ، ويُتوقع أن تساعد هذه المتغيرات في تفسير اختلاف مستويات إدراك الفاعلية بين فئات المشاريع .

ح) أساليب التحليل الإحصائي :

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة .
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس مستوى الاستجابات .
3. معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الأداة .
4. معاملات الارتباط لدراسة اتجاه العلاقات بين المتغيرات .
5. تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار أثر أدوات التمويل البديل على فجوة التمويل .

6. اختبار (T) وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لفحص الفروق بين المجموعات المختلفة .
7. إمكانية استخدام تحليل عامل استكشافي إذا اقتضى بناء المقياس ذلك .

ط) إجراءات تنفيذ الدراسة :

1. استكمال مراجعة الأدبيات وصياغة الإطار النظري .
2. إعداد الأداة الأولية وربط بنودها بالأبعاد النظرية .
3. عرض الأداة على المحكمين وإجراء التعديلات اللازمة .
4. تنفيذ دراسة استطلاعية أولية للتأكد من الوضوح والثبات الأولي .
5. توزيع الاستبانة على العينة المستهدفة وجمع البيانات .
6. تنظيف البيانات وإدخالها إلى البرنامج الإحصائي المناسب .
7. إجراء التحليل الوصفي والاستدلالي واختبار الفرضيات .
8. مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات والسياق السعودي .
9. صياغة التوصيات والاقتراحات النهائية .

ي) الاعتبارات المنهجية وحدود التفسير :

ينبغي عند تفسير نتائج الدراسة مراعاة أن البيانات ستعتمد في جزء كبير منها على استجابات المبحوثين وإدراكهم الذاتي لواقع التمويل ، وهو ما قد يتأثر بخبرة كل مبحوث ومستوى معرفته بالأدوات البديلة ، لذلك يُفضل تقديم تعريف موجز وواضح للمصطلحات الرئيسة داخل الأداة .

كما يجب تجنب تعميم النتائج خارج حدود العينة أو الفترة الزمنية أو البيئة التنظيمية التي تُجرى فيها الدراسة، خاصة مع الطبيعة المتغيرة السريعة لبعض نماذج التمويل البديل.

حدود البحث

أ) الحدود الموضوعية :

تقتصر الدراسة على بحث فاعلية أدوات التمويل البديل في معالجة فجوة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دون التوسع في بقية تحديات هذا القطاع إلا بقدر اتصالها بالتمويل .

ب) الحدود المكانية :

تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية .

ج) الحدود الزمنية :

تطبق الدراسة خلال الفترة الزمنية التي يحددها الباحث عند التنفيذ الفعلي ، مع الإشارة الدقيقة إلى سنة التطبيق في النسخة النهائية .

د) الحدود البشرية :

تقتصر الدراسة على أصحاب ومديري ومسؤولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وربما عدد محدود من الخبراء إذا تم استخدام مقابلات مساندة .

هـ) الحدود المنهجية :

قد تتأثر النتائج بدقة الاستجابات وبطريقة اختيار العينة وبدرجة فهم المشاركين لمفهوم التمويل البديل وأدواته .

المراجع

1. Berger, A. N., & Udell, G. F. (2006). A more complete conceptual framework for SME finance. *Journal of Banking & Finance*, 30(11), 2945–2966.
2. Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2008). Financing patterns around the world: Are small firms different? *Journal of Financial Economics*, 89(3), 467–487.
3. Camilleri, M. A. (2022). Crowdfunding small businesses and startups: A systematic review, an appraisal of theoretical insights and future research directions. *European Journal of Innovation Management*.
4. Capital Market Authority. (2024). *Rules on the offer of securities and continuing obligations*.
5. International Finance Corporation. (n.d.). *MSME finance*.
6. Kingdom of Saudi Arabia. (2016). *Saudi Vision 2030*.
7. Monsha'at. (2025). *SME Monitor: Q4 2024*. General Authority for Small and Medium Enterprises.
8. Organisation for Economic Co-operation and Development. (2015). *New approaches to SME and entrepreneurship financing: Broadening the range of instruments*. OECD Publishing.
9. Saudi Central Bank. (2024). *Rules for engaging in debt-based crowdfunding*.
10. World Bank. (2024). *Fintech and SME finance: Expanding responsible access*. World Bank Group.
11. Ziegler, T., et al. (2021). *The 2nd global alternative finance market benchmarking report*. Cambridge Centre for Alternative Finance.